

الضريبة العالمية الموحدة وأثرها على الشركات الكبرى والتشريع الكويتي - وفقاً لما تم إقراره من مجموعة العشرين

الأستاذ / راشد عبدالله راشد الشبلي*
الأستاذ / أحمد كريم ماطر الظفيري**

ملخص

يحظى موضوع الضرائب بأهمية بالغة باعتباره وسيلة لدعم اقتصاديات الدول وسد النفقات العامة، وله أيضاً من الحساسية الخاصة تجاه المتغيرات القانونية من حيث إجبار الدول على تطبيق الضريبة الموحدة، **الأهداف:** يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات حول طبيعة هذه الضرائب، والآثار المترتبة عليها، مع بيان النصوص القانونية الحالية، واستيضاح مدى حاجتها إلى التطوير أو التعديل؛ نظراً إلى حداثة الضريبة الدولية الموحدة على البيئة الاقتصادية في الكويت، وعليه يتناول البحث إحدى المسائل المهمة ألا وهي الضريبة الدولية على الشركات، وهو أمر حديث نسبياً، كما أن في البحث إشكالية حول طريقة التكيف والاستعداد لتطبيق تلك الضريبة. **المنهج:** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل المادة العلمية لموضوع البحث، والتأصيل لمجموعة العشرين ونظام الضريبة الموحدة، كما اعتمدت من جانب آخر على المنهج التحليلي من خلال تحليل المادة التي تم جمعها. **النتائج:** من خلال هذا البحث تم استخلاص عدد من النتائج أبرزها، عدم تعرض القوانين الحالية للضرائب للواقع العملي عند تغطيتها للجانب المتعلق بالضريبة الدولية الموحدة على الشركات؛ مما ترتب عليه نشوء بعض الخلافات القانونية التي تحتاج إلى تدخل تشريعي لحلها، وإزالة الغموض الذي أحاط بمفهوم الضريبة الدولية الموحدة. **الخاتمة:** انتهى البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها، تقديم اقتراح بإجراء تعديلات في بعض التشريعات الكويتية الخاصة بالضرائب.

الكلمات المفتاحية: دول مجموعة العشرين، الضريبة على الشركات، قانون الضرائب.

* الباحث الرئيس: كلية الحقوق - جامعة الكويت . الإيميل: rarasa1@student.le.ac.uk
** الباحث المشارك: كلية الحقوق - جامعة الكويت. الإيميل: ahmedkarem8845@gmail.com
- تُسَلَّم البحث في: ٢٠٢٤/١/٣، أُجيز للنشر في: ٢٠٢٤/٢/٢٩.

حقوق الطبع والنشر محفوظة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

للاستشهاد بهذا البحث انظر ص ٢٤٤

مقدمة

عام ٢٠٢١ اتفقت دول مجموعة العشرين^(١) على الالتزام بحد أدنى من الضريبة العالمية على الشركات^(٢) بنسبة ١٥٪ على الأقل وفقاً لما تحدده كل دولة، يبدأ تطبيقه عام ٢٠٢٣. وكان الهدف منه إصلاح النظام العالمي للضريبة على الشركات، والحد من التهرب الضريبي (Tax Evasion)، وذلك بالبحث عن العدل والإنصاف والمساواة في الضريبة.^(٣)

إن موضوع الضرائب (Taxes) في الكويت موضوع حديث^(٤) التطبيق، على الرغم من أن هناك قانوناً لضريبة الدخل تم إقراره عام ١٩٥٥.^(٥) وفي عام ٢٠٠٨ صدرت تعديلات على قانون الضرائب سابق الذكر في القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥. ووفقاً للمادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ تم تحديد نسبة الضريبة ب ١٥ ٪، فهل هي نسبة واقعية مناسبة أو أن هناك حاجة لتعديلها؟^(٦)

(١) تختلف مجموعة العشرين عن مجموعة الدول الصناعية السبع G7،

<https://www.investopedia.com/terms/g/g7.asp> تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٨ الساعة ٨:١٠ صباحاً.

(٢) تعرف ضرائب الشركات بأنها الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات بعد خصم رواتب ومخصصات العاملين والمصاريف الأخرى.

Arye Hillman, Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government, Second Edition, Cambridge University press, 2009, P 697.

(٣) العدالة الضريبية هنا هي أن يتحمل كل ممول لخدمة نصيبه في النفقات العامة، والتقليل من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. محمد فرهود، العدالة الضريبية اقتصادياً، مجلة الحقوق، مج ٢٥ ع ٤٤، ٢٠٠١، ص ١٩.

(٤) موضوع الضرائب بشكل عام هو موضوع قديم، وكان الحكام يفرضونها على رعاياهم ويعتبرونها حقاً لهم، وإن اختلفت مسمياتها، فقد تسمى إتاوة أو ضريبة ملكية. علي الجعفري، النظام القانوني للضرائب في الكويت والأردن: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة آل البيت، ٢٠١٧، ص ٨.

(٥) صدر في المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن ضريبة الدخل الكويتية، ويتكون من ١٤ مادة.

(٦) وهناك قانون رغم تسميته بقانون الزكاة إلا أنه قانون ضريبة وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة، وسناقش ذلك بتفصيل أكبر لاحقاً.

موضوع البحث

وعليه يمكن القول إن موضوع الضريبة الدولية الموحدة حديث على البيئة القانونية في دولة الكويت،^(٧) وهذا الأمر يتطلب مزيداً من الدراسات القانونية التي تحاول الإجابة عن الأسئلة المصاحبة، والتي يأتي في مقدمتها سؤال عن الحاجة إلى إجراء تعديلات قانونية للتكيف مع تلك الضريبة.^(٨)

هدف البحث

ونظراً لما تتسم به الضريبة الدولية من أهمية، وما لها من حساسية تجاه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، أثار البحث عدداً من التساؤلات من أهمها كيفية الاستعداد التشريعي لتلك الضريبة. وللإجابة عنه طرح الباحثون عدة أسئلة قانونية منها، ما موقف المشرع الكويتي من هذه الضريبة الموحدة؟ ومدى إلزام دولة الكويت للأخذ بها؟ هل تحتاج إلى تعديلات تشريعية وقوانين جديدة لإقرارها؟ كما يهدف البحث إلى إيجاد الحلول والطرق السليمة لتوحيد السياسات الاقتصادية في دولة الكويت لتواكب ما هو مقر من قبل مجموعة العشرين لتحقيق المزيد من النمو والازدهار الاقتصادي وفقاً للأطر الدستورية والقانونية في دولة الكويت.

إشكالية البحث

وعليه يتناول البحث إحدى المسائل المهمة ألا وهي الضريبة الدولية الموحدة على الشركات، وهو أمر حديث نسبياً، كما أن في البحث إشكالية حول طريقة التكيف

(٧) هناك اتفاقيات دولية أخرى تتعلق بالضريبة الموحدة مثل الاتفاقية الموحدة للقيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي الموقعة بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦، إلا أنه ليتم نفاذها في الكويت لا بد من صدور قانون بها؛ لأنها تمس الحقوق العامة والخاصة للأفراد وفقاً للمادة ٧٠ من الدستور الكويتي. إبراهيم محمد الحمود، تأملات في الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص ٤٦، ١٧٧ع، ٢٠٢٠، ص ١٥٤.

(٨) موضوع الضرائب من الموضوعات الخلافية في دولة الكويت، نظراً لكون دولة الكويت من الدول المنتجة للبتترول، وفي الوقت الحالي قادرة على تغطية الميزانية العامة من إنتاج النفط والغاز، مما ترتب عليه أن الانتقال إلى مرحلة الاعتماد على الإيرادات الضريبية المتنوعة يحتاج إلى تحولات هيكلية وتعديلات تشريعية. عباس المجرن، علي عبد الرزاق، تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين: أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، ١٩٩٥، ص ٢٩٣.

والاستعداد لتطبيق تلك الضريبة.^(٩) وتعد حادثة الموضوع من الصعوبات التي واجهت الباحثين؛ إذ يترتب على حادثة موضوع البحث عدد من الصعوبات التي تتمثل في ندرة المراجع القانونية التي تناقش الموضوع بشكل تفصيلي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأحكام القضائية المرتبطة به، كما أن هناك إشكالية حول موضوع الضريبة وعدم تقبله في البيئة القانونية؛ مما جعل من الصعب وجود تطبيق عملي يناقش تلك المسألة.^(١٠)

إن موضوع البحث وهو الضريبة الدولية الموحدة لم يعالج في الكتب العامة للشركات التجارية أو الدراسات المتخصصة في التشريع الكويتي؛ مما يفيد أن هناك فجوة في المعرفة، وهناك حاجة ملحة إلى دراسات متخصصة في هذا المجال القانوني، وهذا بدوره يجعل بحثنا إضافة إلى المعرفة القانونية خصوصاً لدولة الكويت، وذلك لسد الفجوة المعرفية في هذا المجال.

منهجية البحث

وقد اعتمدت الدراسة في البحث على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل المادة العلمية لموضوع البحث والتأصيل لمجموعة العشرين ونظام الضريبة الموحدة،^(١١)

(٩) وهناك عدة أنواع من الضرائب: مثلاً في بريطانيا يتم تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة Direct Taxes وضرائب غير مباشرة Indirect Taxes وهي على النحو الآتي:
- الضرائب المباشرة على الأفراد تشمل ضرائب الدخل Income Tax، زيادة رأس المال Capital Gains Tax، أو ضريبة الميراث Inheritance Tax، وهناك ضرائب مباشرة على الشركات Corporation Tax.
- الضرائب غير المباشرة تكون على الإنفاق، تشمل ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax (VAT)، رسوم Stamp Tax، ضرائب جمركية Customs Tax، والضريبة الانتقائية التي تكون على التبغ والمشروبات السكرية مثلاً.

(١٠) البحث القانوني الجيد لا بد أن يتناول مسألة تحتوي على عنصرين رئيسين: العنصر الأول الحادثة أي يتناول مسألة حديثة، والعنصر الثاني الإشكالية حيث يثير البحث عدة أسئلة خلافية تحتاج للإجابة عنها بطريقة قانونية علمية بحثية.

(١١) يهدف النظام الضريبي العالمي الموحد إلى حل مشكلتين: الأولى تدور حول آلية تحصيل ضريبة الشركات متعددة الجنسيات، أما الثانية فهي حول مسألة التهرب والتلاعب الضريبي.

https://aawsat.com/home/writer/Dr%20Abdullah%20Al-Radadi تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٨

الساعة ٨:٢٥ صباحاً.

ومن جانب آخر اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل المادة التي تم جمعها. (١٢)

خطة البحث

وللإجابة عن تساؤلات البحث تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين: المبحث الأول يتعرض لفكرة أن مجموعة العشرين تدير الاقتصاد العالمي، والذي تم تقسيمه إلى مطلبين: المطلب الأول يتناول ماهية مجموعة العشرين، والمطلب الثاني يتعرض إلى إدارة الاقتصاد العالمي. أما المبحث الثاني فيركز على الجوانب القانونية للضريبة الموحدة على دولة الكويت، وقسم المبحث الثاني إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول يتناول ماهية الضريبة وتكيفها القانوني، والمطلب الثاني يتناول الضريبة في الكويت، أما المطلب الثالث فقد ناقش الحلول الدستورية لتجاوز العقبات نحو تطبيق الضريبة الموحدة المقررة من قبل مجموعة العشرين، واختتمنا بحثنا بخاتمة عرضنا فيها لأهم المقترحات والتوصيات.

المبحث الأول

مجموعة العشرين تدير الاقتصاد العالمي

تمهيد وتقسيم:

تعد مجموعة العشرين G20 من المجموعات الاقتصادية الحديثة التي لها دور كبير في إدارة الاقتصاد العالمي، ففي هذا المبحث نتعرف دور مجموعة العشرين في إدارة الاقتصاد العالمي؛ لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول يتناول ماهية مجموعة العشرين، والمطلب الثاني يتناول إدارة الاقتصاد العالمي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

ماهية مجموعة العشرين

مجموعة العشرين Group of Twenty هي تجمع دولي يضم الحكومات

(١٢) ومن المتفق عليه أن هناك العديد من المناهج والأساليب البحثية التي عادةً ما يختار الباحث منها ما يناسب البحث. والبحث العلمي بشكل عام قد يشمل أكثر من طريقة بحثية، ومن الصعب إيجاد طريقة واحدة ثابتة لكل الأبحاث. ولا يمكن القول بأن منهجاً علمياً معيناً صحيح أو غير صحيح، ولكن يمكن القول إن المنهج مناسب لتحقيق هدف البحث أم لا.

ومُحافظي البنوك المركزية من ١٩ دولة، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي.^(١٣) فهناك عدة تجمعات أخرى مثل مجموعة السبع الصناعية^(١٤) وغيرها، وعادة ما يتم إنشاء هذه المجموعات بعد حدوث تداعيات وضرورات اقتصادية^(١٥)، إلا أن هذه المجموعة تتميز بأنها تمثل جميع طوائف العالم، وأكبر الاقتصاديات سواء للدول الصناعية أو للدول النامية، كما أنها تضم القوى الاقتصادية ذات الوزن الثقيل، وتمثل من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من إجمالي الناتج العالمي^(١٦)

ومجموعة العشرين تم تأسيسها عام ١٩٩٩، وتعد بشكل شبه سنوي، ومع مرور الوقت تأخذ هذه المنظمة دور القيادي للاقتصاد العالمي، وتنظيم أموره المالية، كما كان لها دور فعال في مواجهة جائحة كورونا من جانب اقتصادي.

واعتباراً من عام ٢٠٢١، أصبح هناك ٢٠ عضواً في المجموعة وهي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وإسبانيا ضيف دائم.^(١٧) ويلاحظ أن هناك تمثيلاً لجميع القارات في هذه الدول، وبالنسبة إلى دول الخليج العربي هناك المملكة العربية السعودية، التي تتميز تشريعاتها المالية الحالية بالحدثة نظراً لتأثيرها بمجموعة العشرين.

ومنظمة مجموعة العشرين منظمة حديثة النشأة، مما ترتب عليه نوع من الغموض وعدم الوضوح في اختصاصاتها، ولكن يبدو أن من أهم اختصاصاتها ما يأتي:

(١٣) الاتحاد الأوروبي هو هيئة دولية للدول الأوروبية ويضم ٢٧ دولة.

(١٤) مجموعة الدول الصناعية السبع G7 وتضم كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وهي دول تمثل أكبر الاقتصادات المتقدمة. فمجموعة العشرين تمثل الاقتصاد العالمي تمثيلاً شاملاً، بينما مجموعة السبع تشمل فقط أكبر الدول الاقتصادية. مما يجعل لمجموعة العشرين دوراً أكبر في نشر التشريعات الاقتصادية، وأن تكون التوجيهات الصادرة منها لها تأثير كبير على دول العالم بأسره.

(١٥) Peter I,Hajnal, The G20:Evolution,Interrelationship,Documentation, Second Edition, Routledge, 2019,P11.

(١٦) Andrew F.Cooper and Ramesh Thakur, The Group of Twenty (G20), Routledge, 2013,p3.

(١٧) Wayne Nafziger, Economic Development, Fifth Edition, Cambridge University Press, 2012, P 721.

١ - تعزيز الاستقرار المالي الدولي

حيث تسعى المجموعة إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، ويتضح أن التركيز الأكبر يشمل الأمور المالية العالمية.^(١٨) فالاستقرار الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية هدف تسعى إلى تحقيقه دول العالم بأسره؛ لما له من دور في النمو والتطور الاقتصادي للدول.

٢ - إدارة الاقتصاد العالمي هو الموضوع الأساسي لمجموعة العشرين

أصبح العالم الآن قرية صغيرة؛ إذ إن ما يحدث في الغرب يؤثر في الشرق، لذلك تهدف هذه المنظمة إلى إيجاد الحلول السليمة لإدارة الاقتصاد العالمي.^(١٩) ونرى أن ذلك الهدف من أهم الأهداف التي تسعى إليها مجموعة العشرين، مما يحقق توحيداً في السياسات الاقتصادية، واستقراراً في وضع الاقتصاد الدولي.

٣ - بناء الازدهار^(٢٠) والحفاظ عليه

يرتبط الازدهار بالاقتصاد، والاقتصاد الناجح هو ما يركز على الازدهار وإيجاد الطرق السليمة للمحافظة عليه، وهو أحد الأدوار التي تقوم بها مجموعة العشرين من أجل المحافظة على ديمومة الاقتصاد.

٤ - نمو عالمي مستدام

يكثر في الوقت الحالي التحدث عن الاستدامة الاقتصادية^(٢١) وأهميتها في تحقيق التوازن في الاقتصاد العالمي، وفي المحافظة على سبل العيش الكريم للشعوب، وهو ما تسعى مجموعة العشرين إلى تحقيقه، كما أنها تسعى إلى الإسهام في تقوية الهيكل المالي العالمي، وإتاحة فرص الحوار حول السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد،

(١٨) تسعى دول العالم شتى إلى احتواء مخاطر الاستقرار المالي العالمي عن طريق عدة إجراءات عالمية يتم اتخاذها، وهذا بناء على تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR> تاريخ الدخول ٨/٢/٢٠٢٤ الساعة ١٠:٩ صباحاً.

(١٩) اقتصاد العالم هو عبارة عن التبادل الدولي للسلع والخدمات والأموال.

(٢٠) وتقييم الازدهار عادةً ما يتم عن طريق عدة مؤشرات منها: (١) الجودة الاقتصادية (٢) بيئة العمل (٣) الحوكمة (٤) التعليم (٥) الصحة (٦) الأمن والأمان (٧) الحرية الشخصية (٨) رأس المال الاجتماعي (٩) البيئة الطبيعية.

(٢١) الاستدامة الاقتصادية عبارة عن قدرة الاقتصاد على دعم مستوى معين من الإنتاج الاقتصادي إلى أجل غير مسمى، والاستمرار على المدى البعيد.

والتعاون فيما بينها، وتوظيف المؤسسات المالية الدولية في خدمة الاقتصاد العالمي، كما تسعى مجموعة العشرين إلى تدعيم حركة النمو والتطوير في شتى أنحاء العالم.^(٢٢)

٥ - الطاقة العالمية وأسواق الموارد العالمية

ظهر في الآونة الأخيرة دور مجموعة العشرين في المحافظة على الموارد العالمية للطاقة، وكيفية الدفع نحو الطاقة البديلة،^(٢٣) وغيرها من الأهداف ذات الصلة بالطاقة.

٦ - إصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

من أهم المنظمات العالمية التي تشاطر مجموعة العشرين دورها، بل تعد مكملاً أساسياً لدورها، وهما: البنك الدولي^(٢٤) وصندوق النقد الدولي^(٢٥)؛ مما دفع المجموعة إلى التعاون معهما في عمل إصلاحات تمس هاتين المنظمتين؛ وذلك لما تتمتع به من سيطرة ونفوذ على عدد كبير من دول العالم. يتألف صندوق النقد الدولي من ١٩٠ دولة، فهو مؤسسة مالية عالمية، كما أن مجموعة البنك الدولي تتألف من ١٨٩ دولة، وهو شراكة عالمية.

(٢٢) مصطفى محمد العبد الله الكفري، مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ ٢٠١٣: منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى، المستقبل العرب، مج ٣٦، ع ٤٢٠، ص ٧١.

(٢٣) الطاقة البديلة هي الطاقة المستمدة من المصادر الطبيعية مثل الرياح والشمس والمطر والحرارة الأرضية والأمواج والتي تشكل البديل عن استخدام الوقود الأحفوري.

(٢٤) مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية وهي:

• البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

• مؤسسة التنمية الدولية.

• مؤسسة التمويل الدولي.

• هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

• المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

تقوم تلك المنظمات بتمويل الدول بغرض التطوير وتقليل إنفاقه، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي.

(٢٥) International Monetary Fund (IMF) صندوق النقد الدولي، يقوم بعدد من المهام منها:

١ - يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي على مستوى العالم.

٢ - يعمل على تيسير التجارة الدولية.

٣ - يعمل على زيادة توظيف العمالة.

٤ - يعمل على النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

٥ - يعمل على الحد من الفقر على مستوى العالم.

تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٩ <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance>

الساعة ١٠:٠٧ صباحاً.

المطلب الثاني إدارة الاقتصاد العالمي

هناك أمور اقتصادية عالمية مشتركة تحتاج إلى التعاون من أجل حلها وتطويرها، مثل البطالة (Unemployment)،^(٢٦) والنمو الاقتصادي،^(٢٧) والصناعات، والطاقة والاتصالات ووسائل النقل. وهناك مخاطر متزايدة في الأفق تحتاج إلى هيكل أو منظمة عالمية قادرة على تحقيق هذا التعاون، مع القدرة على مواجهة تلك التحديات، وإحدى تلك الجهات هي مجموعة العشرين.^(٢٨)

وعلى اعتبار أن مجموعة العشرين تمثل التكتل الأقوى اقتصادياً في العالم في الوقت الحالي، مما يعني أنه يقع على عاتقها تحمّل مسؤوليات مشتركة، والعمل من أجل الوصول إلى عملية تعاون دولي لمواجهة التهديدات والتحديات العالمية، كما نرى أيضاً نحن كباحثين أن المسؤولية تقع في الوقت ذاته على الدول؛ إذ لا بد من أن تسعى قدر الإمكان إلى جعل سياساتها الاقتصادية متسقة مع ما تقره مجموعة العشرين؛ نظراً لأن توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول سيساعد في حلحلة الكثير من المشكلات، وتحقيق ازدهار ونماء اقتصادي للبلدان.

وتعد الضريبة الموحدة العالمية مثلاً على إدارة الاقتصاد العالمي؛ لأنه عن طريق فرضها تحاول مجموعة العشرين التدخل في إدارة الاقتصاد العالمي، ففي عام ٢٠٢١ اتفقت دول مجموعة العشرين على الالتزام بحد أدنى من الضريبة العالمية على الشركات بنسبة ١٥٪ على الأقل وفقاً لما تحدده كل دولة، يبدأ تطبيقه عام ٢٠٢٣.^(٢٩)

والهدف من ذلك الاتفاق هو إصلاح النظام العالمي للضريبة على الشركات،

(٢٦) البطالة هي مصطلح يمثل نسبة العاطلين عن العمل، والعاطل عن العمل هو أي شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى ولا يستطيع إيجادها.

(٢٧) النمو الاقتصادي (Economic Growth) هو عبارة عن عملية نمو في معدل دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن:

<https://www.aljarida.com/articles/1625931468735545900/> تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/٩.

الساعة ١٠:٢٧ صباحاً.

(٢٨) <https://g20.org/about-the-g20/> تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٩/٢٥.

(٢٩) وهو اتفاق له ترحيب دولي، ويعد خطوة تاريخية.

والحد من التهرب الضريبي (Tax Evasion)،^(٣٠) وذلك بالبحث عن العدل والإنصاف والمساواة في الضريبة.

المبحث الثاني الجوانب القانونية للضريبة الموحدة على دولة الكويت

تمهيد وتقسيم:

هناك علاقة قانونية بين الضريبة الموحدة وموقف الدستور الكويتي منها، خصوصاً إذا كانت هناك حاجة إلى موافقة مجلس الأمة الكويتي، وعليه قسم الباحثان هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول يبين ماهية الضريبة وتكييفها القانوني، أما المطلب الثاني فيناقش الضريبة وتطبيقها في الكويت، والمطلب الثالث يناقش الحلول الدستورية لتطبيق الضريبة بشكل سليم. وكل ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول ماهية الضريبة وتكييفها القانوني

في البداية لا بد من أن نعرّف الضريبة وماهيتها بشكل عام؛ فتعرّف الضريبة بأنها استقطاع مالي جبري تحصل عليه الدولة من الممولين بصفة نهائية ومن دون مقابل بغرض تحقيق النفع العام.^(٣١) إذن من خلال التعريف السابق والتعاريف الأخرى التي عرف الفقهاء الضريبة بها، يتبين للباحثين أن الضريبة هي مبلغ من النقود تأخذه الدولة وينتقل إلى ذمتها المالية بصفة نهائية، أما بالنسبة إلى حرية الاختيار في دفع الضريبة فإنها تؤخذ جبراً ومن دون مقابل وفقاً للقوانين التي تضعها الدولة، ولا شك أننا عندما نتطرق لفكرة الضريبة يطرح العديد من التساؤلات أمامنا كباحثين أهمها: ما التكييف القانوني للضريبة؟ فهل هي عقد؟ وإن كانت عقداً فما هو نوعه؟ وإن لم

(٣٠) التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله دافعوا الضرائب بالتلاعب بالقوانين من أجل عدم سداد قيمة الضريبة المستحقة عليهم بصورة كلية أو جزئية.

ومصطلح التهرب الضريبي مختلف عن مصطلح التجنب الضريبي (Tax Avoidance) الذي يعتبر وسيلة قانونية تستخدم للحد من الضرائب وتستخدم من قبل الأفراد والشركات من أجل تجنب دفع الضرائب، ويكون ذلك من خلال إيجاد أي ثغرات في قوانين الضرائب والاستفادة من أوجه القصور في تلك القوانين.

(٣١) إبراهيم الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تأصيلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، ص ٢٩٠.

تكن كذلك فما الآراء التي قيلت في تكييف الضريبة؟ في الحقيقة إن الآراء التي قيلت متشعبة ولا يمكن حصرها، إنما سيتم التطرق لبعضها وتبيان ما هو الأرجح. فقد كَيَّف البعض الضريبة بأنها عقد بيع بين الدولة ودافع الضريبة، البائع في العقد هي الدولة أما المشتري فهو دافع الضريبة، ويتجلى عقد البيع فيما سبق على بيع الدولة الحماية والدفاع وقيامها على تحقيق العدالة، أي أن تباع الدولة الخدمات مقابل دفع الأفراد للضريبة^(٣٢)، ولاشك بأن هذا الرأي مرجوح عند غالبية الفقه لعدة أسباب من أهمها: تحقيقها مبدأ التضامن الاجتماعي، كما أن القول بتوزيع العبء الضريبي على الأفراد بمقدار ما يعود عليهم من استفادة من الحماية والخدمات فكرة غير منطقية؛ لأن الحماية والخدمات-في غالبها-متوفرة سواء استفاد منها الفرد أو لم يستفد، فهو مجبر على دفع الضريبة في جميع الأحوال^(٣٣).

كما كَيَّف البعض الضريبة بأنها عقد إيجار، فالدولة تقوم بالخدمات والممول يدفع الضريبة مقابل الانتفاع بهذه الخدمات، ولاشك بأن ذلك لا ينطبق على الضريبة؛ لأن عقد الإيجار مؤقت أما الضريبة فدائمة، كما أن عقد الإيجار يوجب به التناسب بين الانتفاع والمقابل الذي قد يدفع، وذلك التناسب قد لا يكون متحققاً في الضريبة^(٣٤).

وهناك أيضاً نظرية سيادة الدولة أو نظرية السيادة، وهي التي ترى أن فرض الضريبة مظهر من مظاهر سيادة الدولة، فوفقاً لمنظور هذه النظرية نجد أن الضريبة أداة لممارسة الدولة سيادتها، ومن خلالها يتم إشباع الحاجات العامة، ومن دون أن يكون بين الممول والدولة، وقد تجد هذه النظرية سندها في الدستور الكويتي في باب الحقوق والواجبات العامة في المادة ٤٣ التي نصت على أن: (أداء الضرائب والتكاليف واجب وفقاً للقانون...)، كما أن هنالك الكثير من النظريات التي قيلت في تكييف الضريبة مثل نظرية التأمين، نظرية نشوء الدولة، النظرية الاشتراكية، نظرية التبادل.

واستناداً إلى ما سبق نخلص إلى القول بأن الكثير من النظريات قيلت لتكييف الضريبة ابتداءً من كونها عقد بيع، إيجاراً، تأميناً، ومروراً بتكييف البعض لها بنظرية نشوء

(٣٢) إبراهيم الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تأصيلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، ص ٣٠٧.

(٣٣) السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٠٤.

(٣٤) إبراهيم الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تأصيلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، ص ٣٠٨.

الدولة والنظرية الاشتراكية ونظرية التبادل، إلا أننا كباحثين نرجح نظرية سيادة الدولة أو السيادة ونميل إلى تطبيقها؛ نظراً لمنطقيتها واتساقها مع ما جاء في الدستور الكويتي، كما أنها الأقرب لفكرة الضريبة التي تؤخذ جبراً نظراً لما تتمتع به الدولة من سيادة وسلطة.

المطلب الثاني الضريبة في الكويت

فرق القانون الكويتي بالنسبة إلى الضرائب بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية المساهمة؛ لذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول يتناول الشركات الأجنبية، والفرع الثاني يتناول الشركات الكويتية. وعلى الرغم من وجود عدة قوانين فارضة للضرائب على الشركات كما ذكرنا سابقاً إلا أن هناك قانونين هما الأكثر مرونة واتساقاً مع أحكام الاتفاقية التي فرضتها مجموعة العشرين، أحدهما يطبق على الشركات الأجنبية، والآخر يطبق على الشركات الوطنية، والقانون الأول هو القانون رقم ٣/١٩٥٥ المنظم للضرائب على الشركات الأجنبية وتعديلاته وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨، وكما يتماشى مع الاتفاقية فهو بحاجة إلى بعض التعديلات التي سنتحدث عنها لاحقاً، أما الثاني وهو القانون الأصح للتطبيق على الشركات الوطنية لكي يتم التوافق بين أحكامه وأحكام اتفاقية مجموعة العشرين على الرغم من حاجته إلى بعض التعديلات فهو القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦.

الفرع الأول الضريبة على الشركات الأجنبية

إن القانون المنظم للضرائب على الشركات الأجنبية هو القانون رقم ٣/١٩٥٥ والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨؛^(٣٥) إذ تنص المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ على أنه: "فرض ضريبة دخل سنوية على دخل كل هيئة مؤسسة تزاوّل العمل أو التجارة، وذلك على نشاطها في دولة الكويت أينما كان تأسيسها"، وعلى الأخص:

١ - الأرباح المتحققة عن أي عقد ينفذ كلياً أو جزئياً في دولة الكويت، وبالتالي لا تفرض الضريبة على الدخل الذي تحققه الهيئة الأجنبية من مصادر خارج دولة الكويت، وذلك أخذاً بمبدأ إقليمية الضريبة.^(٣٦)

(٣٥) فالج العجمي، الضريبة على الدخل في الكويت، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس مج ٢٠ ع ٢، ٢٠١٦، ص ١٢٧٩.

(٣٦) رمضان صديق، مدى خضوع الأشخاص الاعتبارية الأجنبية للضريبة على الدخل الكويتي، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ع ٢٤، ٢٠٠٤، ص ٩٢.

- ٢ - المبالغ المتحصلة من بيع أو تأجير أو منح امتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية^(٣٧)، أو تصميم براءة اختراع^(٣٨)، أو حقوق التأليف والطبع^(٣٩).
- ٣ - العمولات المستحقة أو الناشئة عن اتفاقيات التمثيل أو الوساطة التجارية.
- ٤ - أرباح النشاط الصناعي والتجاري.
- ٥ - الأرباح المتحصلة من التصرف في الأصول.
- ٦ - الأرباح الناتجة من الشراء والبيع للأملك أو البضائع أو الحقوق بها، وفتح مكتب دائم في دولة الكويت يُجرى فيه إبرام عقود البيع والشراء.
- ٧ - الأرباح الناتجة من تأجير أي أملاك.
- ٨ - الأرباح الناتجة من تقديم خدمات.

ومقدار الضريبة حدته المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ عند النص على أنه: "ويحدد مقدار الضريبة وفقاً لهذا القانون بنسبة ١٥٪ من الدخل الصافي الخاضع للضريبة". وتتخذ بنظام سنوي.^(٤٠)

والجهات التي تدفع الضريبة هي الهيئات والمؤسسات الأجنبية الخاضعة لضريبة الدخل، والمتمثلة فيما يلي:

(٣٧) العلامة التجارية هي: "كل ما يأخذ شكلاً مميزاً من أسماء أو كلمات أو إمضاءات أو حروف أو رموز أو أرقام أو عناوين أو أختام أو رسوم أو صور أو نقوش أو تغليف أو عناصر تصويرية أو أشكال أو لون أو مجموعات ألوان أو مزيج من ذلك أو أية إشارة أو مجموعة إشارات، إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات المنشآت الأخرى، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات، أو على إجراء المراقبة أو الفحص للسلع أو الخدمات، ويمكن اعتبار العلامة الخاصة بالصوت أو الرائحة علامة تجارية". المادة ٢ من قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٣٨) براءة الاختراع هي وثيقة رسمية تمنح للمخترع عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي.

(٣٩) حق المؤلف حق معنوي غير مادي؛ لأنه من إنتاج العقل البشري، فمحل حق المؤلف شيء غير مادي، ولا يدخل في عالم الحس ويصعب حصره.

(٤٠) عبدالحفيظ عيد، حساب وربط ضريبة الدخل في الكويت وفق أحكام مرسوم ضريبة الدخل رقم ٣ لسنة ١٩٥٥، مجلة الحقوق، مج ١٨ ع ١، ١٩٩٤، ص ٢٢٥.

- الشركات الأجنبية التي تتعاقد بشكل مباشر مع الشركة المحلية^(٤١) لتقديم خدمات وتوريد مواد.
 - الشركات الأجنبية التي تمتلك حصة ملكية في شركة كويتية وفقاً لقانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته^(٤٢).
 - الشركات الأجنبية التي تمارس العمل في دولة الكويت من خلال وكيل محلي وفقاً لقانون التجارة الكويتي رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته.
 - الشركات الأجنبية التي تم تأسيسها وفقاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، والذي تتم إدارته من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- مما سبق يتضح أن ضريبة الدخل تفرض فقط على الشركات الأجنبية وذلك عن نشاطها داخل الكويت، أما الشركات والهيئات الكويتية فلا تخضع للضريبة^(٤٣).
- والجهات المعفية من تلك الضريبة حددتها، المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ عند النص على أنه: "ويعفى من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون أرباح الهيئة المؤسسة والناجمة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، سواء تمت مباشرة أو عن طريق محافظ أو صناديق استثمار"^(٤٤).

(٤١) نص قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ على أنواع الشركات، حيث تتخذ الشركة أحد الأشكال التالية: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة التوصية بالأسهم، شركة المحاصة، شركة المساهمة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة الشخص الواحد. بالإضافة إلى الشركة القابضة.

(٤٢) من التطبيقات العملية للأثر الرجعي ما نصت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات على أنه: "ونزولاً على الرغبة في تحقيق استقرار المراكز القانونية الاقتصادية والتجارية باعتبارها ركيزة من ركائز النظام العام فقد تم إعداد هذا القانون. ونص في المادة الخامسة من قانون الإصدار على اعتماد نفاذ القانون بأثر رجعي اعتباراً من ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م، فيما عدا أحكام الفصل الثاني من الباب الثالث عشر فتسري من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية".

(٤٣) فالج العجمي، الضريبة على الدخل في الكويت، الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص ١٢٧٩.

(٤٤) القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥م.

الفرع الثاني الضريبة على الشركات الوطنية (الزكاة)

في عام ٢٠٠٦ ظهر نظام مواز لنظام الضريبة على الشركات تم تسميته بقانون الزكاة، وهو أن تحصل نسبة ١٪ من صافي أرباح الشركات المساهمة العامة والمقفلة، فإذا لم تحقق الشركة الأرباح فلا زكاة.^(٤٥)

وعقوبة الامتناع عن دفع الزكاة نصت عليها المادة ١ من قانون الزكاة بالنص على أنه: "ويعاقب كل من قدم بيانات غير صحيحة، أو امتنع عن تقديمها بقصد التهرب من أداء النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الحكم بسداد المبلغ المطلوب".^(٤٦)

وأكدت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون أن للشركة الحرية في اختيار إحدى جهات المصارف الشرعية المحددة من قبل هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وفي حالة عدم توجيهها لإحدى تلك الجهات توجه إلى وزارة المالية.^(٤٧)

ووفقاً لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة^(٤٨) والمقفلة^(٤٩) في ميزانية الدولة يستثنى من تطبيق هذا القانون الشركات التي يطبق عليها المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ الخاص بضريبة

(٤٥) علي الراشد، قانون الزكاة الكويتي: دراسة فقهية تطبيقية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مج ٣٩، ١٤، ٢٠١٥، ص ٢٥٩.

(٤٦) القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

(٤٧) حيث نصت المادة ٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة على أنه: "تتولى وزارة المالية تحصيل النسبة المقررة بالمادة الأولى لصالح الخزينة العامة للدولة بالكيفية التي ينظمها هذا القانون ولائحته التنفيذية".

(٤٨) " الشركة المساهمة العامة هي شركة ينقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة تقبل التداول على الوجه المبين في هذا القانون، وتقتصر مسؤولية المساهم على أداء قيمة الأسهم التي اكتتب فيها، ولا يسأل عن التزامات الشركة إلا في حدود القيمة الاسمية لما اكتتب فيه من أسهم" المادة ١١٩ من قانون الشركات.

(٤٩) المادة ٢٣٤ من قانون الشركات تنص على أنه: يقتصر الاكتتاب في أسهم رأس مال شركة المساهمة المقفلة عند التأسيس على المؤسسين...".

الدخل. والقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة هو نظام ضريبي أقرب منه إلى نظام الزكاة في الإسلام (الجباية)؛ وذلك لعدة اعتبارات منها:

- ١ - إن نسبة الزكاة في الإسلام هي ٢,٥٪ من الأموال الزكوية، أما نسبتها في هذا القانون فهي نسبة ١٪ من صافي الأرباح.
- ٢ - إن الزكاة في الإسلام تكون على جميع الأموال التي تجب فيها الزكاة، أما في هذا القانون فالزكاة فقط على صافي الأرباح.
- ٣ - مصارف الزكاة في الإسلام نص عليها القرآن الكريم، أما القانون فقد توسع في مصارف الزكاة.
- ٤ - جهة جمع الزكاة في القانون هي وزارة المالية، وهي التي تقوم بدور التوزيع والصرف على الجهات المستحقة.
- ٥ - كانت هناك مطالبات من قبل السلطة التنفيذية للاستعاضة عن مصطلح الضريبة بمصطلح الزكاة.^(٥٠)

ويظهر جلياً مما سبق بيانه أن هناك حاجة إلى إجراء عدد من التعديلات التشريعية للتكيف مع الضريبة الموحدة على الشركات في دولة الكويت.

لقد تعرفنا مما سبق أن هناك تشريعات للضرائب على الشركات في الكويت إلا أنه من الأهمية بمكان التكيف مع نصوص الضريبة الموحدة الدولية^(٥١) عن طريق إلغاء نص الإعفاء الوارد في المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨.^(٥٢)

كما أنه لا بد من أن تبقى نسبة الضريبة بالنسبة إلى الشركات الأجنبية وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ في حدود ١٥٪ حتى تتواءم مع النسبة المقترحة من

(٥٠) علي الراشد، قانون الزكاة الكويتي: دراسة فقهية تطبيقية، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

(٥١) ومن أمثلة القوانين الضريبية الدولية حول الضرائب، قانون فاتكا الأمريكي، الذي أوجب على البنوك حول العالم أن تفتح عن حسابات الأمريكيين البالغة ٥٠ ألف دولار فما فوق، وقانون ضرائب الميراث البريطاني.

(٥٢) تنص المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ على أنه: "يعفى من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون أرباح الهيئة المؤسسة والناجئة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، سواء تمت مباشرة أو عن طريق محافظ أو صناديق استثمار".

قبل مجموعة العشرين. كما أنه يقترح الزيادة في نسبة الضريبة بالنسبة إلى الشركات المساهمة العامة والمقفلة الكويتية لتكون ١٥ ٪ كحد أدنى من الدخل الصافي الخاضع للضريبة بدلاً من ١ ٪ من صافي أرباح الشركات والتي وردت في القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ كما يطلق عليه قانون الزكاة الكويتي.^(٥٣)

فحق الدولة في فرض الضرائب يستند إلى نصوص الدستور الكويتي،^(٥٤) وعليه قد يتم اقتراح تشريعي لفرض ضريبة على الشركات بصورة عامة بنسبة ١٥ بالمئة من نسبة الدخل الصافي السنوي؛ إذ لا تستطيع السلطة التنفيذية إقرار ذلك من دون الرجوع لمجلس الأمة؛ لأن الضرائب لا بد من إقرارها بقانون، وهو ما نص عليه الدستور الكويتي صراحة.^(٥٥)

المطلب الثالث

الحلول الدستورية لتجاوز العقبات نحو تطبيق الضريبة المفروضة من مجموعة العشرين

وفقاً للطبيعة الخاصة للضريبة وضع المشرع الدستوري بعض القيود والضمانات لإقرار الضرائب وفقاً لما جاء في المادة ٤٨ من الدستور الكويتي التي تنص على أنه: "أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون، وينظم القانون إعفاء أصحاب الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة"، ومن تلك الضمانات التي قدمها المشرع الدستوري، إعفاء أصحاب الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل للأفراد معيشة كريمة، ومن القيود على فرض الضرائب ما جاء في مقدمة المادة ١٣٤ من الدستور الكويتي التي تنص على أنه: "إنشاء الضرائب وتعديلها لا يكون إلا بقانون"، أي أنها لا تقر إلا بقانون صادر من مجلس الأمة.

(٥٣) ورغم تسمية القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة بقانون الزكاة إلا أنه واقعياً يعتبر قانون ضريبة.

(٥٤) محمد سعيد فهدود، الضريبة الجمركية في الكويت، جامعة الكويت، مجلة الحقوق، مج ١٧، ص ٣٤، ١٩٩٤، ص ٦٤٠.

(٥٥) المادة ١٣٤ من الدستور الكويتي تنص على أنه: "إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون".

كما نعتقد نحن كباحثين أن موضوع الضرائب في الكويت هو موضوع حديث التطبيق نوعاً ما، والضرائب المطبقة في الكويت عدة أنواع، وما يهمنا من خلال بحثنا هو الضرائب المطبقة على الشركات^(٥٦) والقوانين التي تفرض ضرائب على الشركات والتي منها قانون ضريبة الدخل الذي تم إقراره عام ١٩٥٥. وفي عام ٢٠٠٨ صدرت تعديلات على قانون الضرائب سابق الذكر في القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥.^(٥٧) ووفقاً للمادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ تحدد نسبة الضريبة بـ ١٥٪ من الدخل الصافي الخاضع للضريبة^(٥٨). ومن القوانين الفارضة للضريبة على الشركات قانون رقم ٢٣/١٩٦١، وقانون ضريبة الدخل الكويتية في (المنطقة العينية)، وكذلك القانون رقم ١٩/٢٠٠٠ بشأن دعم العمالة وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية، وأيضاً هناك القانون رقم ٤٦/٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة، فجميع تلك القوانين ما هي إلا قوانين تقوم بفرض الضرائب على الشركات باختلاف الغرض من كل منها، والفئة التي يطبق عليها القانون.

وقد تمثلت الضرائب مصدراً أساسياً للدخل في الدولة، وينبغي أن ينظر إلى هذه الضرائب على أنها واجب وطني وليست التزاماً قسرياً، ونلاحظ أن الدستور لم يغفل عن التباين الطبقي في دخول الأفراد، إلى درجة أن القانون المنظم لهذا الشأن نص على ضرورة إعفاء مَنْ يعانون ضعفاً في دخولهم من أداء الضرائب والتكاليف العامة، إبعاداً لهم عن الوقوع تحت الحد الأدنى اللازم للمعيشة^(٥٩) فقد جاءت المادة ٤٨ من الدستور

(٥٦) تعرف الشركة بأنها كيان يقوم بتأسيسه أكثر من شخص، ويجوز أن تكون شركة الشخص الواحد، وعليه تؤسس الشركة بعقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر، ويجوز أن تؤسس الشركة بتصرف بالإرادة المنفردة لشخص واحد، المادة ٣ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٥٧) يوسف محمد العتيبي، إطار مقترح لقياس الربح الخاضع للضريبة في دولة الكويت: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج ١٤، عدد ٢، ٢٠١٠، ص ١٤٧.

(٥٨) الدخل هنا يعني الكسب والأرباح أي الواردات، أما عبارة الدخل الصافي فتعني الواردات بعد خصم الخصومات بأنواعها مثل التكاليف والاستهلاك والمصاريف الإدارية وغيرها. محمد فهدود، ضريبة الدخل الكويتية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مج ١٧ ع ١-٢، ١٩٩٣، ص ٢٤١.

(٥٩) يعتبر واجب دفع الضرائب أحد الحقوق السياسية الدستورية، والحقوق السياسية عديدة ومنها حق الترشح، وحق الانتخاب، والحق في تولي الوظائف العامة، وحق الدولة في الدفاع عنها، وحق الدولة في الحصول على الضرائب Taxes والتكاليف العامة، وحق الدولة في مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة Public Manners.

لتنص على أن: "أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون، وينظم القانون إعفاء الدخل الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة".^(٦٠)

إلا أن الاقتصاديين تختلف وجهات نظرهم حول إقرار الضرائب وأهمية ذلك الأمر على الاقتصاد الوطني للدول، فسناقش في هذه الجزئية وجهتي النظر في هذا الموضوع، وأخيراً سنتطرق لرأينا، فهناك الكثير من المختصين يرون ضرورة إقرار الضرائب لما لها من أهمية في سد النفقات العامة للدول، بل إنها تمثل المصدر الرئيسي لدخل غالبية الدول العالمية، كما أن لها الكثير من الفوائد والعوائد حسب ما يرونه، وتمثل الضريبة أحد أهم مصادر الدخل في العديد من الأنظمة المالية المعاصرة؛^(٦١) إذ إن دورها لا يقتصر على مجرد تمويل النفقات العامة بل يتعداه إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة،^(٦٢) بل إن من أهم الحاجات للنظام الضريبي حسب وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين أنها تقوم بتغطية النفقات العامة.^(٦٣) فمن خلال هذه السياسة يمكن للدولة ضمان استمرارية تمويل النفقات العامة والأنشطة الحكومية، كما يتوافر لها عوامل نجاح المشاريع وتنمية الاقتصاد الوطني، بعيداً عن دورة المال العام المفرغة التي لا تضيف إلى الناتج القومي شيئاً.^(٦٤) بل إن عدداً من الاقتصاديين الكويتيين يرون ضرورة إقرار مثل تلك الضرائب وتطبيقها؛ نظراً لأن اعتماد دولة الكويت الأكبر والأكثر على النفط، أو كما يطلق عليه البعض الذهب الأسود، فهم يرون أنه من الضرورة إيجاد مصادر دخل أخرى تستطيع الدولة الاعتماد عليها.^(٦٥)

(٦٠) محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي: دراسة مقارنة بين مصر والكويت وفرنسا، مجلة الحقوق، مج ٢٣ ع ٢، ١٩٩٩، ص ٣٨٥.

(٦١) وهو ما يطلق عليه مصطلح "إصلاح النظام الضريبي" أي عمل عدد من التغييرات على النظام الضريبي في الدول النامية لكي يتماشى ويواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. أحمد عبد الصبور الدلجاوي، جدوى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في دولة الكويت، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج ٨، ع ٣٢، ٢٠٢٠، ص ٥٣٠.

(٦٢) وائل إبراهيم الراشد، الضرائب: أنواعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية من الناحية النظرية، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٣٢١.

(٦٣) عوني حمدان مفلح، النظام الضريبي والعجز في الموازنة العامة لدولة الكويت: الضغط والطاقة، التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مج ٢٠، ع ٧٩، ٢٠٠٠، ص ٨.

(٦٤) Prof. Nurkes R. "Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries": New York, Oxford University press. 1973.P.143.

(٦٥) عبد الهادي النجار، مشروع قانون ضريبة الدخل بين الواقع والمستقبل في الاقتصاد الكويتي، مجلة الحقوق والشريعة، جامعة الكويت، مج ٥، ع ٣، ١٩٨١، ص ٢٢٠.

أما بالنسبة إلى وجهة النظر الأخرى فأصحابها يرون أن الضرائب ذات تأثير سلبي، والضرر الذي سيقع على الأفراد أكثر من الفائدة التي ستتحقق للدولة، وخصوصاً أنها ستجبر الأفراد على التخلي عن الكثير من احتياجاتهم الضرورية. فإن الضريبة كما أسهمت في تقليص مقدرة الفرد على الاستهلاك، فإنها لا شك ستسهم في تقليل مقدرتهم على الادخار بحسب مقدرة المكلف ومعيشته والحالة الاقتصادية عموماً.^(٦٦) فهم يرون أن على الدولة البحث عن مصادر دخل أخرى بعيداً عن إقرار الضرائب، كإنشاء المدن الصناعية والمشاريع التنموية والسياحية التي قد تفوق عوائدها عشرات المرات العوائد المرجوة من الضرائب، وحثهم في ذلك أنه في حال إقرار الضرائب فإن المتضرر الأساسي والأول هو المواطن البسيط الذي لن يستطيع توفير حاجاته الأساسية والاستهلاكية، بل إنه لن يستطيع ادخار أي مبالغ معينة لمواجهة صعوبات الحياة، بل إنهم يعتبرون ذلك الأمر، ألا وهو عدم وجود ضرائب أو الإعفاء من الضرائب، ما هو إلا ميزة وخصوصاً للدول النامية كالكويت، كما أنه في حال عدم وجود ضرائب فإن ذلك يعد استقطاباً للمستثمرين الأجانب وتشجيعاً للمواطنين على تأسيس مشاريع استثمارية. ومن هنا كانت الإعفاءات الضريبية أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي للاستثمار عن طريق جعل القطاعات التي تؤدي دوراً رئيسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي معفاة من الضرائب، وجعلها أكثر ربحية، وهكذا فإن الإعفاءات الضريبية في الوقت الذي تعكس فيه استعداد الدولة المضيفة للاستثمار والتضحية بمصدر من مصادر الإيرادات لصالح المستثمر،^(٦٧) فإنها تحدد رغبة الدولة في تحقيق أهداف أكثر أهمية من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية.^(٦٨)

وبعد أن تطرقنا لوجهتي النظر المؤيدة والمعارضة للضرائب بشكل عام، فإن لنا وجهة نظر مختلفة؛ فنحن لا نؤيد إقرار الضرائب بشكل عام ولكن من أجل توحيد السياسات الاقتصادية لدول العالم، وتعزيزاً لمكانة الكويت اقتصادياً فإننا نؤيد إقرار الضرائب على الشركات من دون الأفراد، بما يتواءم ويتفق مع اتفاقية الضريبة

(٦٦) وائل إبراهيم الراشد، الضرائب: أنواعها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية من الناحية النظرية، مرجع سابق، ١٩٩٥، ص ٣٤١.

(٦٧) يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في تنمية الدول، ويتمثل ذلك ليس فقط في كونه مصدراً لرأس المال، بل لأنه قد يعد المصدر الوحيد للحصول على التكنولوجيا الحديثة. عمرو سليمان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مج ٧، ٣٤، ٢٠١٦، ص ٦٥٥.

(٦٨) سعد زغول حلمي، إشكاليات النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت، مجلة الكويت الاقتصادية، مج ٩، ١٨٤، ٢٠٠٥، ص ١٨.

الموحدة، ولكن بشرط أن يتم تطبيقها وفقاً للحد الأدنى وهو ١٥٪، وعلى الرغم من رفضنا لإقرار الضرائب وتأييدنا للدولة في البحث والاعتماد على مصادر دخل أخرى غير الضرائب، إلا أنه من الضروري مواكبة الدول العظمى في إقرار نسبة من الضرائب، وإن النسبة التي نراها مناسبة وفقاً للبحث تعدُّ الحد الأدنى من الاتفاقية، كما أنها تنسجم مع ما ذهب إليه مجموعة العشرين، وأيضاً في الوقت ذاته تحقق للدولة النماء والازدهار الاقتصادي، وتسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية للدولة.

وتحرص معظم دساتير العالم ومنها الدستور الكويتي على تنظيم التشريع الضريبي؛ إذ إنه لا يتم فرض الضريبة أو الإعفاء منها إلا بمقتضى نص القانون.^(٦٩) وعلى الرغم من أن حق الدولة في الحصول على الضرائب مقر في الدستور، إلا أنه مقيد بأن لا تفرض الضريبة إلا بقانون، وهو ما نص عليه الدستور بالقول إن: "إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون، ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون، ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون".^(٧٠) أي إنه لا يمكن إقرار أي قانون يتعلق بالضرائب إلا بموافقة مجلس الأمة.

كما أن التوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالضرائب يحتاج إلى قانون صادر من مجلس الأمة لتنفيذ تلك الاتفاقيات بشكل عام؛ لأن الضرائب تتعلق بالحقوق العامة والخاصة للأفراد، وهو ما نصت عليه المادة ٧٠ من الدستور الكويتي.^(٧١) أي إنه لا يمكن فرض أي نوع من الضرائب في الكويت إلا وفقاً لقانون يصدر من مجلس الأمة،

(٦٩) جاسم محمد الشراح، أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية وإمكانية تطبيقه، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين: أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، ١٩٩٥، ص ٣٧٨.

(٧٠) المادة ١٣٤ من الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢، الواردة في الفصل الرابع الخاص بالسلطة التنفيذية، الفرع الثاني المتعلق بالشؤون المالية.

(٧١) المادة ٧٠ من الدستور الكويتي تنص على أنه: "يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية. على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثروتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة والخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزائن الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون. ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية".

فلذلك لكي توحد دولة الكويت سياساتها التجارية مع ما هو مفروض على الشركات الأجنبية من قبل مجموعة العشرين فإنه لا بد من صدور قانون من مجلس الأمة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الدستور الكويتي لإصدار أي قانون.

الخاتمة

نظراً لما تتمتع به مجموعة العشرين من مكانة اقتصادية بين دول العالم فقد رأينا كباحثين أن نتطرق في بحثنا إلى عدة عناصر مهمة اتضحت في حرصنا على استهلال الدراسة بمبحثين: المبحث الأول تناول ماهية مجموعة العشرين، ودورها في إدارة الاقتصاد العالمي، ومن ثم الحديث عن أهدافها كمجموعة، وما تسعى إليه، كما بينا ضرورة التعاون بين دول العالم وتوحيد السياسات الاقتصادية بما يسهم في حل الكثير من المشكلات العالمية. أما المبحث الثاني فركزنا فيه على الجوانب القانونية للضريبة الموحدة على دولة الكويت، وما هي الضرائب في دولة الكويت، كما ناقشنا موقف الدستور الكويتي من اتفاقية الضريبة الموحدة العالمية والضرائب بشكل عام في الكويت، كما تناولنا الحلول الدستورية والتشريعية التي تسهل وتزيل الحواجز والعقبات أمام تطبيق الضريبة الموحدة في دولة الكويت. وقد تناول البحث تلك المسائل بنوع من التفصيل وتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات.

النتائج

١ - إن الضريبة على الشركات الأكثر تواءماً واتساقاً مع ما فرضته مجموعة العشرين G20 موجودة في التشريعين: الأول هو القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ في شأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥. والثاني على الرغم من تسميته بقانون الزكاة إلا أنه يُعدُّ قانوناً للضريبة على الشركات والوارد في القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة.

٢ - على الرغم من احترام سيادة الدول إلا أن مجموعة العشرين G20 هي تجمع دولي يضم الحكومات ومُحافظي البنوك المركزية من ١٩ دولة، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ وأن هذه المجموعة تتميز بأنها تمثل طوائف العالم كافة، وتعد أكبر الاقتصاديات سواء للدول الصناعية أو للدول النامية. وبالتالي لها تأثير واضح وكبير على الدول، وهو تأثير لا يمكن تجاهله؛ مما يستدعي ضرورة مواكبة تلك التوجهات ومسايرتها.

- ٣ - يؤكد الدستور أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون، فليس من صلاحيات السلطة التنفيذية وحدها إصدار الضرائب وإقرارها، فلا بد أن يكون للسلطة التشريعية دور في إقرارها.
- ٤ - للضريبة الدولية الموحدة أهمية كبرى؛ مما يجعل الدول تكيف بيئتها الاقتصادية والقانونية معها؛ لأن لها حساسية تجاه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة.

التوصيات

- ١ - للتكيف مع الضريبة الدولية الموحدة نجد أنه من الضروري إلغاء الإعفاء المنصوص عليه في المادة ١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ التي تنص على أنه: "ويعفى من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون أرباح الهيئة المؤسسة والناجمة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، سواء تمت مباشرة أو عن طريق محافظ أو صناديق استثمار".
- ٢ - جعل الضريبة على الشركات الأجنبية ١٥ ٪ من صافي الدخل كحد أدنى. وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً للنظام الضريبي بشكل عام وضرورة إجراء بعض التعديلات التشريعية ذات العلاقة.
- ٣ - لمسايرة الضريبة الموحدة لا بد من تعديل قانون الزكاة ورفع النسبة من ١ ٪ من صافي الأرباح إلى ١٥ ٪ من صافي الدخل، وأن يشمل قانون الزكاة الشركات الكويتية كافة، وليس المساهمة العامة والمقفلة فقط.
- ٤ - يوصي البحث بإجراء عدد من البحوث والدراسات المقارنة بين التشريعات العربية والأجنبية، ودراسة كيفية مواجهة الضريبة الموحدة المقررة من مجموعة العشرين.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية

- إبراهيم الحمود، المالية العامة للدولة: دراسة تأصيلية في فقه المالية العامة والقوانين المالية مع الإشارة لمالية دولة الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، (لم يذكر سنة النشر).

- السيد عطية عبدالواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عباس المجرن، علي عبد الرزاق، تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين: أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، ١٩٩٥.
- وائل إبراهيم الراشد، الضرائب: أنواعها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية من الناحية النظرية، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥.

ثانياً: الرسائل العلمية

- إبراهيم محمد الحمود، تأملات في الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، س ٤٦، ١٧٧ع، ٢٠٢٠.
- أحمد عبد الصبور الدجاوي، جدوى تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في دولة الكويت، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مج ٨، ٣٢ع، ٢٠٢٠.
- جاسم محمد الشراح، أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية وإمكانية تطبيقه، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين: أدوات السياسة المالية لمواجهة العجز في الموازنة العامة، الجمعية الاقتصادية الكويتية وجامعة الكويت، ١٩٩٥.
- رمضان صديق، مدى خضوع الأشخاص الاعتبارية الأجنبية للضريبة على الدخل الكويتية، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ٢٤ع، ٢٠٠٤.
- سعد زغلول حلمي، إشكاليات النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت. مجلة الكويت الاقتصادية، مج ٩، ١٨ع، ٢٠٠٥.
- عبد الحفيظ عيد، حساب وربط ضريبة الدخل في الكويت وفق أحكام مرسوم ضريبة الدخل رقم ٣ لسنة ١٩٥٥، مجلة الحقوق، مج ١٨، ع ١، ١٩٩٤.
- عبد الهادي النجار، مشروع قانون ضريبة الدخل بين الواقع والمستقبل في الاقتصاد الكويتي، مجلة الحقوق والشريعة، جامعة الكويت، مج ٥، ع ٣، ١٩٨١.

- علي الجعفري، النظام القانوني للضرائب في الكويت والأردن: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة آل البيت، ٢٠١٧.
- علي الراشد، قانون الزكاة الكويتي: دراسة فقهية تطبيقية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مج ٣٩، ع ١٤، ٢٠١٥.
- عمرو سليمان، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مج ٧، ع ٣٤، ٢٠١٦.
- عوني حمدان مفلح، النظام الضريبي والعجز في الموازنة العامة لدولة الكويت: الضغط والطاقة، التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، مج ٢٠، ع ٧٩٤، ٢٠٠٠.
- فالح العجمي، الضريبة على الدخل في الكويت، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس مج ٢٠، ع ٢، ٢٠١٦.
- محمد عبد اللطيف، الضمانات الدستورية في المجال الضريبي: دراسة مقارنة بين مصر والكويت وفرنسا، مجلة الحقوق، مج ٢٣، ع ٢، ١٩٩٩.
- محمد سعيد فرهود، الضريبة الجمركية في الكويت، جامعة الكويت، مجلة الحقوق، مج ١٧، ع ٣، ١٩٩٤.
- محمد فرهود، العدالة الضريبية اقتصادياً، مجلة الحقوق، مج ٢٥، ع ٤، ٢٠٠١.
- محمد فرهود، ضريبة الدخل الكويتية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مج ١٧، ع ١-٢، ١٩٩٣.
- مصطفى محمد الكفري. مجموعة العشرين الكبار وقمة سان بطرسبورغ ٢٠١٣: منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى، المستقبل العرب، مج ٣٦، ع ٤٢٠، ٢٠١٤، ص ٧١.
- يوسف محمد العتيبي، إطار مقترح لقياس الربح الخاضع للضريبة في دولة الكويت: دراسة ميدانية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مج ١٤، عدد ٢، ٢٠١٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Andrew F.Cooper and Ramesh Thakur, The Group of Twenty (G20), Routledge, 2013, p3.
- Arye Hillman, Public Finance and Public Policy: Responsibilities and Limitations of Government, Second Edition, Cambridge University press, 2009, P 697.
- Nurkes R. Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries: New york, Oxford University press. 1973.
- PeterI, Hajnal, The G20: Evolution, Interrelationship, Documentation, Second Edition, Routledge, 2019, P11.
- Wayne Nafziger, Economic Development, Fifth Edition, Cambridge University Press, 2012, P 721.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- <https://aawsat.com/home/writer/Dr%20Abdullah%20Al->
- www.aljarida.com/articles/1625931468735545900/
- <https://g20.org/about-the-g20/>
- www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
- www.imf.org/ar/Publications/GFSR
- www.investopedia.com/terms/g/g7.asp

The unified global tax and its impact on major companies and Kuwaiti legislation- according to what was approved by the G20

Rashed Abdullah Alshebli *

Ahmed Karem Althefeery**

Abstract:

The subject of taxes is of great importance as a means of supporting the economies of countries and covering public expenditures, and it also has a special sensitivity towards legal variables in terms of forcing countries to apply the unified tax, **Objectives:** This research aims to answer a number of questions about the nature of these taxes and their resulting effects, with a statement of the current legal texts, and clarifying the extent of their need for development or amendment due to the novelty of the unified international tax on the economic environment in Kuwait. Accordingly, the research addresses one of the important issues, which is the international tax on companies, which is a relatively new matter, and the research also contains a problem about the method of adaptation and preparation for the application of this tax. **Methodology:** The study relied on the inductive approach in the research by analyzing the scientific material of the research topic and the foundation of the G20 and the unified tax system, and it also relied on the analytical approach by analyzing the material that was collected. **Results:** Through this research, a number of results were extracted, the most prominent of which is that the current tax laws do not address the practical reality when covering the aspect related to the unified international tax on companies; This resulted in the emergence of some legal disputes that require legislative intervention to resolve them and remove the ambiguity surrounding the concept of the unified international tax. **Conclusion:** The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is to submit a proposal to make amendments to some Kuwaiti legislation related to taxes.

Keywords: G20 countries, corporate tax, tax law.

* Kuwait university-Faculty of law. Email: rarasa1@student.le.ac.uk

** Kuwait university-Faculty of law. Email: ahmedkarem8845@gmail.com

- Submitted: 3/1/2024, Accepted: 29/2/2024.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University.

To Cite P. 244

أ. راشد عبدالله راشد الشبلي، حصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة الكويت عام ٢٠٢٣، معيد بعثة في جامعة الكويت-كلية الحقوق، مهتم في المجالات الاقتصادية والمالية من ناحية قانونية.

الإيميل: rarasa1@student.le.ac.uk

أ. أحمد كريم ماطر الظفيري، حصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة الكويت عام ٢٠٢٢ ومن أوائل الخريجين، حصل على عدة دورات في مختلف المجالات، له عدة مقالات وأبحاث قانونية.

الإيميل: ahmedkarem8845@gmail.com

للاستشهاد:

الشبلي، راشد. الظفيري، أحمد. (٢٠٢٥). الضريبة العالمية الموحدة وأثرها على الشركات الكبرى والتشريع الكويتي- وفقاً لما تم إقراره من مجموعة العشرين. مجلة الحقوق، جامعة الكويت، ٤٩(١)، ٢١٧-٢٤٤.

To Cite:

Alshebli, Rashed. Althefeery, Ahmed. (2025).The unified global tax and its impact on major companies and Kuwaiti legislation- according to what was approved by the G20. *Journal of Law, Kuwait University*, 49(1), 217-244.